جمهوری اسلامی ایران
انتشارات دانشگاه شیراز
۶۹

۱۶ مقاله تحقیقی به زبان عربی
درباره
سیبویه

کنگره جهانی بزرگداشت دوازدهمین سدهٔ درگذشت سیبویه

دانشگاه شیراز از ۷ تا ۱۲ اردیبهشت‌ماه ۱۳۵۳

به اهتمام
احمد افشار شیرازی

٢١

نهاد الموسى (الدّكتور ...)
(عمّان - الأرْدُن)

الوُجْهة الإجتماعيّة في منهج « سيبويه » في كتابه

(فهرس)

من علم اللّغة إلى علم اللّغة الإجتماعي - البُعْد الجديد - بلوغ البُعْدَين - التّحليل اللّغوي الدّاخلي - الملحظ الدّلاليّ - في ضوء السّياق - الدّلالة الإجتماعيّة للحركة الإعرابيّة - الجملة في سياقها الكلامي سياق الحال جزء من اللّغة - صور ثقافيّة - السّياق وأمْن اللّبْس - البناء الجوّاني في ضوء المعطيات الخارجيّة - محاكمة التّراكيب إلى مقتضياتها في الخارج - السّياق معيار صواب و خطأ - الجواز النّحويّ و المتغيّرات الخارجيّة - المتكلّم - المعنى الفردي - اختلاف موقف الخطاب - اللّغة ظاهرة اجتماعيّة - التّحليل النّحويّ والتّركيب الإجتماعي - اللّغة والمجتمع - الدّين واللّغة - احتراس.
المراجع .

من علم اللّغة . . . إلى علم اللّغة الإجتماعي

يسمّى علم اللّغة الإجتماعي ، هذه الأيّام ، أن يمدّ في دراسة اللّغة بُعدا جديدا يتجاوز المدى الّذى بلغه علم اللّغه الحديث .

ذلك أنّ منهج البحث في علم اللّغة الحديث منهج داخلي يعتمد في تفسير

المتغيّرات اللّغوية على ظواهر لغويّة محضة، ويقوم على قواعد لغويّة ذاتيّة موضعيّة[١].

ويستدرك اللّغويّون الإجتماعيّون عليه، أكبر مايستدركون، اغفاله للسّياق الّذي تستعمل فيه اللّغة[٢]. وهم، مع ذلك، يحترسون من لوم علماء اللّغة المحدثين على هذا الإغفال، إذ انّهم لايتوقّعون منهم أن يبلغوا هذه الغاية المزدوجة من دراسة اللّغة في آن معا!! وخاصّة في مرحلة النّشوء والتّكوين!! بل هم يعتبرون منهجهم في الإقتصار خطّة مرحليّة ممتازة مكّنت لهم أن يتبيّنوا اللّغة نظاما له منطقه الدّاخلي و قواعده الدّاخليّة وأتاحت لعلم اللّغة الحديث نموّا سريعا مطّردا.

ثم يتطلّع علماء اللّغة الإجتماعيّون، من وراء ذلك، إلى منهج في درس اللّغة يستشرفها من خلال بُعد أوسع ويحاول أن يبيّن كيف تتفاعل اللّغة مع محيطها [٣].

البُعْد الجديد

ويتمثّل هذا البُعْد الأوسع، عندهم، في النّظر إلى العوامل الخارجيّة الّتي تؤثّر في استعمالنا للّغة. وهي، عندهم، عوامل ثلاثة: أوّلها: المعنى؛ فإنّنا على التّحقيق، نختار الكلمات والجمل لننقل معنى من نوع ما، والثّاني: التّشكيل الإجتماعي، فإنّ المتغيّرات الإجتماعيّة كطبقة المتكلّم ومركزه، وطبيعة الموقف الّذي يتكلّم فيه: أرسمي هو أم غير ذلك... تؤثّر في استعمالنا للّغة تأثيرا بالغا، والثّالث: التّفاوت الفردي بين المتكلّمين [٤]. وهذا العامل الثّالث محدود التّأثير.

وهو يبتدىء، مثلا، في أنّ لكلّ فرد ألفاظا خاصّة مفضّلة تدور في كلامه على سعة، كما أنّ له في صوته خاصيّة ذاتيّة مميّزة. ومن أمثلته أيضا مايكون من التزام بعض

---

(١) انظر، مثلا:

Robbins Burling: Man's many voices, Holt... New York. 1970, P. V.

(٢) المصدر السّابق: ص٣.

(٣) المصدر نفسه: ص٣.

(٤) انظر المصدر نفسه: ص٣.

الأشخاص سمتاً أكثر رسميّة في كلامهم [1]...

بلوغ البُعْدَيْن

وفي هذه المقالة للبيان عن المدى الّذي بلغه «سيبويه»، في كتابه، من هذه الجهة، في ذلك الزّمن المتقادم منذ اثني عشر قرناً، ذلك أنّه يبدو لي أنّ «سيبويه» قد استشرف هذين البُعْدَيْن: اللّغوي والإجتماعي في وَصْفِه لِنَحْوِ العربيّة، مزج بينهما مزجاً متناسباً متكاملاً.

ففي كتابه صور متوافرة من التّحليل اللّغوي الدّاخلي، وفي كتابه، كذلك، صور معجِبة من تجاوز الدّائرة اللّغويّة الذّاتيّة، تتمثّل في التفاته إلى المعنى، وتَنَبُّهه إلى السّياق وما يلابِسه من الظّروف، والمتغيّرات و المعطيات الخارجيّة الّتي تكتنف الموقف الكلامي، من حال المخاطب، وحال المتكلّم، وموقف الخطاب....

و في كتابه، أيضاً، لمحات رائدة إلى العلاقة بين اللّغة وحاجات الإجتماع، وإلى أثر الدّين في اللّغة. وفيه، قبل ذلك وبعده، وَعْيٌ عَمَلِيٌّ عميق على دور اللّغة في صياغة المجتمع يتمثّل في توجيهه لشوارد اللّهجات و شواذّها توجيهاً استلهم فيه حركة المجتمع يومذاك في نزوعه إلى التّوحُّد.

التّحليل اللّغوي الدّاخلي

وهو في «كتاب سيبويه» أصل غالب. ولكنّنا نجتزىء منه هنا بهذه الأمثلة بياناً عنه ومَيْزاً له من التّحليل الّذي يقوم على ملاحظة العوامل الخارجيّة.

ومن الأمثلة القريبة، للتّحليل الدّاخليّ، ما لاحظ «سيبويه» في «باب اعراب الأفعال المضارعة للأسماء» من «أنّ هذه الأفعال لها حروفٌ تَعمل فيها فتنصبُها لا تَعمل في الأسماء، كما أنّ حروف الأسماء الّتي تَنصبها لا تَعمل في الأفعال، وهي: «أنْ»، وذلك قولك: «أريدُ أنْ تفعلَ». و «كَيْ»، و ذلك: «جئتك لكَي تفعلَ».

(1) «بيرلنج»: ص ٧.

المتغيّرات اللّغوية على ظواهر لغويّة محضة، ويقوم على قواعد لغويّة ذاتيّة موضعيّة[١].

ويستدرك اللّغويّون الإجتماعيّون عليه، أكبر مايستدركون، اغفاله للسّياق الّذى تستعمل فيه اللّغة[٢]. وهم، مع ذلك، يحترسون من لوم علماء اللّغة المحدثين على هذا الإغفال، إذ انّهم لايتوقّعون منهم أن يبلغوا هذه الغاية المزدوجة من دراسة اللّغة في آن معا!! وخاصّة في مرحلة النّشوء والتّكوين!! بل هم يعتبرون منهجهم في الإقتصار خطّة مرحليّة ممتازة مكّنت لهم أن يتبيّنوا اللّغة نظاما له منطقه الدّاخلي و قواعده الدّاخليّة وأتاحت لعلم اللّغة الحديث نموّا سريعا مطّردا.

ثم يتطلّع علماء اللّغة الإجتماعيّون، من وراء ذلك، إلى منهج في درس اللّغة يستشرفها من خلال بُعد أوسع ويحاول أن يبيّن كيف تتفاعل اللّغة مع محيطها[٣].

البُعْد الجديد

ويتمثّل هذا البُعْد الأوسع، عندهم، في النّظر إلى العوامل الخارجيّة الّتي تؤثّر في استعمالنا للّغة. وهي، عندهم، عوامل ثلاثة: أوّلها: المعنى؛ فإنّنا على التّحقيق، نختار الكلمات والجمل لننقل معنى من نوع ما، والثّاني: التّشكيل الإجتماعي، فإنّ المتغيّرات الإجتماعيّة كطبقة المتكلّم ومركزه، وطبيعة الموقف الّذى يتكلّم فيه: أرسمي هو أم غير ذلك... تؤثّر في استعمالنا للّغة تأثيرا بالغا، والثّالث: التّفاوت الفردي بين المتكلّمين[٤]. وهذا العامل الثّالث محدود التّأثير.

وهو يبتدئ، مثلا، في أنّ لكلّ فرد ألفاظا خاصّة مفضّلة تدور في كلامه على سعة، كما أنّ له في صوته خاصيّة ذاتيّة مميّزة. ومن أمثلته أيضا مايكون من التزام بعض

---

(١) انظر، مثلا:

Robbins Burling: Man's many voices, Holt... New York. 1970, P. V.

(٢) المصدر السّابق: ص٣.

(٣) المصدر نفسه: ص٣.

(٤) انظر المصدر نفسه: ص٣.

الأشخاص سمتا أكثر رسميّة في كلامهم [1]...

بلوغ البُعْدَيْن

وفي هذه المقالة للبيان عن المدى الّذى بلغه «سيبويه» ، في كتابه ، من هذه الجهة ، في ذلك الزّمن المتقادم منذ اثني عشر قرنا ، ذلك أنّه يبدولي أنّ «سيبويه» قد استشرف هذين البُعْدَين : اللّغوي والإجتماعي في وَصْفِهِ لِنَحْوِ العربيّة ، مزج بينهما مزجا متناسبا متكاملا .

ففي كتابه صور متوافرة من التّحليل اللّغوي الدّاخلي ، وفي كتابه ، كذلك ، صور معجِبة من تجاوز الدّائرة اللّغويّة الذّاتيّة ، تتمثّل في التفاته إلى المعنى ، وتَنَبُّهه إلى السّياق وما يلابِسه من الظّروف ، والمتغيّرات و المعطيات الخارجيّة الّتي تكتنف الموقف الكلامي ، من حال المخاطب ، وحال المتكلّم ، وموقف الخطاب ....

و في كتابه ، أيضا ، لمحات رائدة إلى العلاقة بين اللّغة وحاجات الإجتماع ، وإلى أثر الدّين في اللّغة . وفيه ، قبل ذلك وبعده ، وَعْي عَمَلِيّ عميق على دور اللّغة في صياغة المجتمع يتمثّل في توجيهه لشوارد اللّهجات و شواذّها توجيها استلهم فيه حركة المجتمع يومذاك في نزوعه إلى التوحُّد .

التّحليل اللّغوي الدّاخلي

وهو في «كتاب سيبويه» أصل غالب . ولكنّنا نجتزىء منه هنا بهذه الأمثلة بيانا عنه ومميّزا له من التّحليل الّذى يقوم على ملاحظة العوامل الخارجيّة .

ومن الأمثلة القريبة ، للتّحليل الدّاخليّ ، مالاحظ «سيبويه» في «باب اعراب الأفعال المضارعة للأسماء» من «أنّ هذه الأفعالَ لها حروفٌ تَعمل فيها فتنصبُها لا تَعمل في الأسماء ، كما أنّ حروف الأسماء الّتي تَنصبها لا تَعمل في الأفعال ، وهي : «أنْ» ، وذلك قولك : «أريدُ أنْ تفعلَ» . و«كَيْ» ، و ذلك : «جئتك لكَي تفعلَ» .

---

(1) «بيرلنج» : ص ٧ .

و «لَنْ»...»[1].

فقد تنبّه في هذا الباب إلى التّلازم بين عنصر لغويّ وآخر[2]، ثم فسّر[3] التّغيّر في حركة آخر المضارع[4] بظاهرة لغويّة أخرى هي دخول أحرف مخصوصة عليه.

ومن أمثلته، أيضا، مانجد من تصنيفه للأنماط اللّغويّة وحَمْلِ بعضها على بعض والإستدلال على ذلك بمواقف لغويّة. فقد حَمَلَ «أم» المتّصلة المسبوقة بهمزة الإستفهام على «أيّ» الإستفهاميّة» وجعل قولك: «أزيد عندك أم عمرو» بمنزلة قولك: «أيّهما عندك» واستدلّ على ذلك بـ«أنّك لو قلت: أ«زيد» عندك أم «بِشْر» فقال المسؤول: «لا»، كان مُحالا، كما أنّه إذا قال أيّهما عندك، فقال: «لا»، فقد أحال»[5].

ومن أمثلة الوصف التّصرفي، عنده، ما نجد من حَصْرِه لأبنية مضارع الثّلاثي، و مَيْزِ أبنية الّلازم من المتعدّى. قال: في «باب عِلْمِ كلّ فعل تعدّاك إلى غيرك»: «اعلم أنّه يكون كلّ ماتعدّاك إلى غيرك على ثلاثه أبنية: على «فَعَلَ يَفْعِلُ» و«فَعَلَ يَفْعُلُ» و«فَعِلَ يَفْعَلُ» وذلك نحو: «ضَرَبَ يَضْرِبُ» و«قَتَلَ يَقْتُلُ»، و«لَقِمَ يَلْقَمُ». وهذه الأضرب تكون فيما لايتعدّاك، وذلك نحو: «جَلَسَ يَجْلِسُ» و«قَعَدَ يَقْعُدُ»، و«رَكِنَ يَرْكَنُ». ولما لايتعدّاك ضربٌ رابع لايَشْرَكه فيه ما يتعدّاك، وذلك «فَعُلَ يَفْعُلُ»، نحو: «كَرُمَ يكرُم» وليس في

---

(١) «الكتاب»، تحقيق «عبدالسلام هارون»، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ١٩٧٣، الجزء الثّالث، ص٥.

(٢) كالأفعال المضارعة.

(٣) كأحرف النّصب. إذ تدخل على الأفعال المضارعة دون الأسماء، ويقترن دخولها عليها بحالة النّصب دون الرّفع والجزم.

(٤) في اختلافها بين رفع: «هو يقاتلُ» ونصب: «قرّر أنْ يقاتلَ» وجزم: «لم يقاتلْ رغبة في القتال».

(٥) «الكتاب» (هارون): ١٦٩/٣.

الكلام « فَعَلْتُه » متعديًا . فضروب الأفعال أربعة يجتمع في ثلاثة ما يتعدّاك وما لا يتعدّاك ويَتَبيّنُ بالرّابع ما لا يتعدّى وهو « فَعُلَ يَفْعُلُ » ... »[١]

ومن وصفه التّصرفي الخالص ما لاحظ من أنّ الأكثر في وزن « فَعْل » يجمع جمع تكسير، وأنّ الأكثر في « فَيْعِل » أنْ يجمع جمع مذكّر سالما [٢].

ومن أمثلة تفسيره للظّواهر التّصرفية تفسيرا داخليًا هذه المسألة في أبنية مصادر الثّلاثي . فقد لاحظ « سيبويه » أنّ الفعل الثّلاثي الّذى وزنه « فَعَلَ » - بفتح العين - يكون بناء مصدره على وزن « فُعُول » إذا كان لازما، وعلى هذا جاء « قَعَدَ قُعُودا » و « جَلَسَ جُلُوسا » و « خرج خُروجا » . فلمّا لاحظ أنّهم يقولون : « وَلَجَه وُلوجا » و « دَخَلَه دُخُولا » فيجعلون بناء المصدر من فعل المتعدّى على « فُعُول » ، وظاهرُ ذلك مناقضةُ الأصل الّذى قرّره ، عند ذلك فزع إلى تأويله بأنّه « على ولجتُ فيه و دخلتُ فيه ولكنّه ألقى « في » استخفافا » [٣] أي أنّ ذلك جاء على الأصل في استعمال هذين الفعلين لازمين يتعدّيان بـ« في » . و واضح أنّ « سيبويه » قد استأنس على ذلك بقاعدة الحذف والإيصال المشهورة ، وهي سنّة جارية على الفعل العربيّ في انتقاله من اللّزوم والتّعدّي بالحروف إلى التّعدّي المباشر.

ومن أمثلة تفسيره للظّواهر التّصوتيّة تفسيرا لغويًا داخليًا تفسيره إمالة الألف إذا وَلِيَها صوت مكسور في ضوء قانون « التّشاكل » [٤] قال في « باب ما تُمالُ فيه

---

(١) « كتاب سيبويه » الطّبعة الأولى، بالمطبعة الأميريّة بـ« بولاق »، ١٣١٧، الجزء الثّاني: ص٢٢٦-٢٢٧ .

(٢) « الكتاب » (هارون) ٣/٦٤٢ .

(٣) « الكتاب » (بولاق) : ٢/٢١٦ .

(٤) « التّشاكل » هي ترجمة «Assimilation» وقد وجدت « ابن الأنبارى » (أسرار العربيّة : ٤٠٦) يستعملها فاخترتها . أما اللّغويّون العرب المحدثون فقد ترجموا هذا المصطلح بـ« المماثلة » وانظر: « ابراهيم أنيس » : « الأصوات اللّغويّة » : ١٢٦ و مابعدها و« محمود السّعران » : « علم اللّغة » : ٣٨٤ و « رمضان عبدالتّواب » : « لحن العامّة » : ٣٧ و« داود عبده » : « أبحاث في اللّغة العربيّة » : ١٥ .

الألفاتُ » : « فالألفُ تُمالُ إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك « عابد » و « عالم » و « مَساجدُ » . . . وإنّما أمالوها للكسرة الّتي بعدها أرادوا أن يقرّبوها منها . . . »[١] .

المَلْحَظ الدّلاليّ

وعلى الأعراف بين دراسة اللّغة في مجالها الذّاتيّ ودراستها في المَجال الخارجيّ نجد « سيبويه » يتجاوز التّحليل الشّكليّ للتّراكيب النّحويّة والأبنية الصّرفيّة، ويتّخذ المعنى مَلْحَظًا ثابتًا في وضع المعايير، وتقرير القواعد، ورسم الحدود بين الصّواب والخطأ.

وهذا واضح فيما عقد من « باب اللّفظ للمعاني »، في أوائل الكتاب، حيث قرّر ما لاحظ في كلام العرب من « اختلاف اللّفظين لاختلاف المعنيين كما في « جلس » و « ذهب » » ، و اختلاف اللفظين والمعنى واحد كما في « ذهبَ » و « انطلقَ » ، واتّفاق اللّفظين والمعنى مختلف كما في قولك: « وَجَدتُ عليه » (من الموجدة) ، و « وجدت » (من وجدان الضّالّة) »[٢] .

والمعيار الكلّي الّذى أقامه للكلام، بعد ذلك، مبني على هذا المَلْحَظ الشّمولي، مبني على ملاحظة المعاني اللّغويّة وَفْق معطيات العالم الخارجي، ذلك أنّه قسّم الكلام إلى: « مستقيم حسن، ومُحال، ومستقيم كذِب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب »[٣]، فقد جعل من المحال قولك : « أتيتك غدا » ، و « سآتيك أمس »[٤] .

وحقًا أنّه يمكن الحكم بخطأ هذين القولين على أساس نحويّ ، كأنْ نفترض أنّ في العربيّة طائفة من الظّروف منها « غدا » لا تجرى مع أفعال من صيغ معيّنة مثل « أتى » ،

---

(١) « الكتاب » (بولاق) ٢/٢٥٩ .

(٢) « الكتاب » ، تحقيق « عبدالسّلام هارون » ، دار القلم ١٣٨٥هـ. ق. (=١٩٦٦م). الجزء الأوّل : ص ٢٤ .

(٣) « نفس المصدر » : ١/٢٥ .

(٤) نفس المصدر ونفس الصفحة.

وأنّ فيها طائفة أخرى من الظروف بينها « أمس » لاتجرى مع أفعال من صيغ مخصوصة مثل « آتي » .

ولكنّ الأقرب إلى القبول أنّ «سيبويه» نظر إلى المسألة من وجهة دلاليّة، ذلك أنّه جعل الإحالة في تبَيْنيك الجملتين من قبَل أنّ أوّلها ينتقض بآخرهما ، و ذلك إلتفات صريح إلى المعنى الدّلاليّ لكلّ من «غدا» و « أتى » [١] ، في الجملة الأولى ، «أمس» و«آتي» ، في الجملة الثّانية ، فكأنّه لاحظ أنّ «غدا» تشير إلى أحداث تقع في الزّمن المستقبل ،كما لاحظ أنّ صيغ الماضي من الفعل (مثل أتى) تشير إلى أحداث تقع في الزّمن الماضي . واحتكم إلى خبُرته الحسيّة في أنّ الماضي لايجرى مع المستقبل . وهكذا جعل معطيات الواقع الخارجي مَلْحظا في حكمه اللّغوي[٢].

وأوضح من هذا في إثبات أنّ «سيبويه» كان يتعتدّ بالمَلْحَظ الدّلالي أنّه جعل قولك : « حملتُ الجبلَ » ، و « شَرِبْتُ ماءَ البحر » [٣] ونحو ذلك من الكلام مستقيما كذبا . و هو يريد بالاستقامة أنّ هذا القول جار على مقاييس النّحو فكأنّه قولك : «حملتُ الحجرَ» ، و« شربتُ ماء الكأس . . . » أما الكذب فقد استند فيه ـ لاريب ـ

---

(١) من المصادفات الطّريفة أنّ هذه الجملة نفسها قد مثّل بها «بيرلنج» في سياق استدلاله على التّمازج بين مستوى التّركيب ومستوى الدّلالة في اللّغة. ومعلوم أنّ المستوى الدّلالي ينبني على ملاحظة المعاني و الأشياء في العالم الخارجي . وانظر في هذا المثال وتناوله إيّاه كتابه : Man's many voices P. 55

(٢) قد ذهب «سيبويه» إلى هذا حين جعل الماضي يدلّ على الزّمن الماضي (الكتاب، هارون، : ١٢/١) وهو الأمر الّذى تابعه عليه النّحويّون . ولكنه يُسْتَدْرَك الآن عليهم بعدما تبيّن من « أنّ الفعل العربيّ لايفصح عن الزّمان بصيغة ، و إنّما يتحصّل الزّمان من بناء الجملة فقد تشتمل على زيادات تعين الفعل على تقرير الزّمان في حدود واضحة ...» («ابراهيم السّامرائي» : « الفعل زمانه وأبنيته » : ص ٢٤ .)

(٣) «الكتاب» (طبعة هارون) ٢٦/١ .

إلى الملحظ الدلالي القائم على امتحان المعطيات الخارجية ومواضعات الإجماع حول الحدود الممكنة لعلاقة الإنسان بهذه المعطيات .

وعلى مستوى البنية التصرفية نجد « سيبويه » يجرد لكثير من الصيغ التصرفية معاني دلالية كلية . فلم يقتصر في تعداد صيغ مصادر الثلاثي ، مثلا ، على سردها في نطاق علاقتها التشكيلية بصيغة الفعل[1] . بل راح يقرن الصيغة بالمعنى المشترك الذي رأى أمثلتها المختلفة تلتقي عليه ، فرأى أن المصدر الذى على « فُعال » [2] يدل على « الداء » [3] ، والمصدر الذى على « فِعال » [4] يدل على « المباعدة » [5] ، والمصدر الذى على « فُعالة » [6] يدل على « الزيادة » [7] ، والمصدر الذى على « فَعَلان » [8] يدل على « الزعزعة » و « الاهتزاز » [9] . وعلى هذا النحو مضى يجرد لبعض المعاني صيغا رآها تكاد تختص بها ، حيث لاحظ أن « ما كان من الجوع والعطش فإن أكثر ما يبنى في الأسماء على « فَعْلان » ... » [10] .

---

(١) فيقف عند حد القول ان « فَعَل » هي صيغة المصدر من « فَعِل » اللازم (فَرِح : فَرَح ، بَطِر : بَطَر) و « فُعُول » هي صيغة المصدر من « فَعَل » اللازم (جلس : جلوس ، صعد : صعود) و « فَعْل » هي صيغة المصدر من « فَعَل » المتعدي (أكَل : أكْل ، قمَع : قمْع) وهكذا .

(٢) كـ « السُّعال » و « الصُّداع » .

(٣) « الكتاب » (بولاق) : ٢١٧/٢ .

(٤) كـ « الفِرار » و « الشِّرار » و « الشِّماس » و « النِّفار » .

(٥) « الكتاب » (بولاق) : ٢١٧/٢ .

(٦) كـ « القُلامة » و « القُراضة » و « النُّفاية » و « الحُثالة » .

(٧) « الكتاب » (بولاق) : ٢١٧/٢ .

(٨) كـ « النَّزَوان » و « النَّقزان » و « الغَليان » .

(٩) « الكتاب » (بولاق) : ٢١٨/٢ .

(١٠) « الكتاب » (بولاق) : ٢٢٠/٢ . ومن أمثلة ذلك : « عطشان » ، و « ظمآن » و « صديان » .

« وأنّ الألوان تبنى على « أفْعَلَ » ... »(١).

وهو، بهذه الملاحظة ، كأنّما كان يمهّد الطّريق أمام المجامع اللّغوية ، فيما بعد ، وهي تسعى في وضع المصطلحات الدّالّة على هذه المعاني و أشباهها ، قياسا (٢) على هذه الصيغ الّتي جرّدها، وخرّج لها دلالاتها .

ويتعمّق المُلْحَظ الدّلالي منهجه حتّى ترتبط عنده صيغ معلومة بمعان معيّنة ، مستمدّة من تصنيف الأشياء في العالم الخارجي إلى إنسان و غير إنسان ... الخ ، فقد ذكر في « باب تكسير الصّفة للجمع » أنّ « ما كان « فَعْلاً » فإنّه يكسّر على « فِعال » ... وذلك : « صَعْبٌ » و « صِعابٌ » و « عَبْلٌ » و « عِبالٌ » و « فَسْلٌ » و « فِسالٌ » ، و « خَدْلٌ » و « خِدالٌ » . وقد كسّروا بعضه على « فُعُول » ، وذلك نحو « كَهْلٍ » و « كُهُولٍ » ثمّ قرّر عقب ذلك : « أنّه ليس شيء من هذا إذا كان للآدميّين يمتنع من أنّ تجمعه بـ « الواو والنون » . وذلك قولك : « صَعْبونَ » و « خَدْلونَ » . وقال الرّاجز :

« قالت سُلَيْمَى لا أُحِبُّ الجَعْدِينْ

.... »(٣)

وذكر ، أيضا ، أنّ « ماجاء على « فَعَل » الّذي جمعه « فِعال » إذا لحقته الهاء للتأنيث كُسّر على « فِعال » كما فُعِل ذلك بـ « فَعْل » ثم قرّر : أنّ « ليس شيء من هذا للآدميّين يَمتنع من « الواو والنون » وذلك قولك : « حَسَنُون » ، و « عَزَبون » ... »(٤) كأنّما أصبح الجمع السّالم بـ « واو ونون » في مقاييس الصّرف ، هو جمع الآدميّين دون غيرهم من الخلق والأشياء .

---

(١) « الكتاب » (بولاق) : ٢٢٢/٢ . ومن أمثلته : « احمرّ » و « اصفرّ » و « ابيضّ » .

(٢) أنظر في أمثلة هذا : مجموعة القرارات العلميّة الّتي أصدرها « مجمع اللّغة العربيّة » في « القاهرة » خلال ثلاثين عاما .

(٣) « الكتاب » (هارون) : ٦٢٦/٣ ، ٦٢٧ .

(٤) المصدر السّابق ٦٢٨/٣ ، وانظر في مثل هذا أيضا ٦٢٩/٣ .

في ضوء السّياق

وتلقانا في «الكتاب» أمثلة كثيرة من الجمع بين التّفسير اللّغوي وملاحظة السّياق. وذلك حيث نراه يقف إلى تراكيب مخصوصة فيردّها إلى أنماط لغويّة مقرّرة، وبقدر ما يكون عرض لها من الوجهة اللّغويّة الخالصة من حذف أو غيره، وفق نظريّة العامل. ولكنّه لايقف عند ذلك، بل يتّسع في تحليل التّراكيب إلى وصف المواقف الإجتماعيّة التي تستعمل فيها و ما يلابس هذا الإستعمال من حال المخاطب وحال المتكلّم وموضوع الكلام. . . وقدهداه هذا الإتّساع إلى أستكناه البنية الجوّانيّة للتّركيب النّحويّ[1]، ورسم خطوط هادية في تعلّم العربيّة تعلّما يضع كلّ تركيب موضعه، ويعرف لكل مقال مقامه.

قال في تفسير قولهم: «أتميميّا مرّة وقيسيّا أخرى»: «و إنّما هذا أنّك رأيت رجلا في حال تلوّن وتنقّل، فقلت: أتميميّاً مرّةً وقيسيّاً أخرى، كأنّك قلت: «أتحوّلُ تميميّاً مرّة وقيسيّاً أخرى. فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهوعندك في تلك الحال في تلوّن وتنقّل، وليس يسأله مسترشدا عن أمر هو جاهل به ليُفهِمَه إيّاه ويخبره عنه، ولكنّه وبّخه بذلك.

وحدّثنا بعض العرب، أنّ رجلا من بني أسد قال: «يومَ جَبَلَةَ»، واستقبله بعير أعور فتطيّر منه، فقال: «يا بني أسد أعورَ وذاناب». فلم يرد أن يسترشدهم ليُخبِروه عن عَوَرِه وصحّته، ولكنّه نبّههم، كأنّه قال: أتستقبلون أعورَ و ذاناب! فالإستقبال في حال تنبيهه إيّاهم كان واقعاً، كما كان التّلوّن والتّنقّل عندك ثابتَيْن في الحال الأوّل، وأراد أن يثبّت لهم الأعور ليحذروه»[2].

الدّلالة الإجتماعيّة للحركة الإعرابيّة

وقد يوغل «سيبويه» في تطبيق نظريّة العامل، وتكون الفتحة، عنده، اشعارا

---

(١) مثلُ التّركيب النّحوي: الإستفهام، أمّا مثلُ البنية الجوّانية فدلالته على التّقرير في إطار سياق معيّن.

(٢) «الكتاب» (هارون): ٣٤٣/١.

بعامل من الفعل (صبرا، شكرا)[١] ، وتكون الضمّة إشعارا بعامل من الإسم (صبر، شكر) [٢] غير أنّه لايقف عند ذلك ، ونراه يلتمس للفتحة و ما يستكين وراءها من دلالات الحدوث في الفعل ويلتمس للضمّة وما تشي به من دلالة الثّبوت في الإسم تفسيرا في مذهب الإستعمال . و إذا هولا يرى في كلّ منها وجها في الإعراب متميّزا وحسب، بل يرى في كلّ منها وجها في الإستعمال متميّزا، وموقفا إجتماعيا متميّزا، في آن معا .

قال في تفسير قولهم : « له عِلْمٌ الفقهاء »، و« له رأيٌ رأيُ الأُصَلاء» : « وإنّما كان الرّفع في هذا الوجه، لأنّ هذه خِصالٌ تَذكرها في الرّجل، كالحِلم والعلم والفضل، ولم ترد أن تخبر بأنّك مررت برجل في حال تَعلُّم ٍ ولا تَفهُّم ٍ ، ولكنّك أردت أن تَذكر الرّجل بفضل فيه، وأن تجعل ذلك خصلةً قد استكملها، كقولك: « له حَسَبٌ حَسَبُ الصالحين » ، لأنّ هذه الأشياء وما يُشبهها صارت تحلية عند النّاس وعلامات ٍ... » ثمّ أردف: « و إن شئت نصبت فقلت : « له علمٌ علمَ الفقهاء » ، كأنّك مررت به في حال تَعلُّم ٍ وتَفقُّه ٍ ، وكأنّه لم يستكمل أنْ يقال له : « عالمٌ »... » [٣] .

وعلى هذا النّحو ميّز بين قولهم : « من ذا خيرٌ منك » ، وقولهم : « من ذا خيراً منك » إذ أوغل إلى ما وراء الفرق النّحوي بينهما في أنّ «خير» ، في الرّفع، خبر لمبتدأ محذوف في جملة الصّلة ، على تقدير من ذا (الذى) هو خير منك ، وأنّ «خيرا» ، في النّصب حال من الإسم الموصول . قال : « وأمّا قولهم : « من ذا خير منك» ، فهو على قوله « من الّذى هو خير منك» ، لأنّك لم ترد أن تشير أو تومىء إلى إنسان قد استبان لك فضلُه على المسؤول فيُعْلِمَكَه ، ولكنّك أردت : « مَنْ ذا الّذى هو أفضل منك» . فإن

---

(١) حيث ينتصب المصدر على المفعول المطلق نائبا عن فعله .

(٢) إذ يرتفع المصدر خبراً لمبتدأ محذوف وجوبا في التأويل المتعارَف .

(٣) الكتاب (هارون) ٣٦١/١ ، ٣٦٢ . وقد زاد « سيبويه » هذه المسألة بيانا وشقّق فيها القول في هذا الموضع نفسه ولكنّه لم يتجاوز عن هذا الأصل الّذى ذكرنا ، وهو الأصل المفهوم من هذا القدر الّذى اجتزأنا به، اختصارا .

أومأت إلى إنسان قد استبان لكَ فضلُه عليه ، فأردت أن يُعْلِمَكَهُ نصبت « خيرا منكَ » ، كما قلت « مَنْ ذا قائما » ، كأنكَ قلت : إنّما أريد [أن] أسألكَ عن هذا الّذي قد صار في حالٍ قد فَضَلكَ بها . ونصبُه كنصب : ماشأنكَ قائما »[1] .

وعلى هذا النّحو المعجب ، أيضا ، مَضَى يرسم للنّعت المقطوع منهجه في الإستعمال ولم يكتف بالإشارة إلى أنّ هذا النّعت قد ينتصب[2] مرادا به التّعظيم ، بل وقف إلى التّعظيم يبيّن مفهومه من خلال قيم المجتمع ، ويبيّن مواضعه من خلال هذه القيم أيضا . وهكذا حتّى تأخذ الحركة ، عنده ، معناها النّحوي ومعناها الإجتماعي ، بل انّه لا يتمّ للحركة معناها النّحويّ عنده ولا يستقيم لها ذلكَ إلّا إذا وقعت في أبعادها الإجتماعيّة الصحيحة . قال : « واعلم أنّه ليس كلّ موضع يجوز فيه التّعظيم ، ولا كلّ صفة يحسن أن يعظّم بها . لو قلت : مررت بعبدالله أخيكَ صاحبَ الثّياب أو البزّازَ ، لم يكن هذا ممّا يعظّم به الرّجل عند النّاس ولا يفخّم به وأمّا الموضع الّذي لايجوز فيه التّعظيم فأنّ تذكر رجلا ليس بنبيه عند النّاس ، ولامعروف بالتّعظيم ثمّ تعظّمه كما تعظّم النّبيه ... »[3] .

الجملة في سياقها الكلامي

ويعرّف « سيبويه » للجملة حدودها واستقلالها ، ولكنّه أيضا ، يدرك أنّ الجملة جزء من سياق كلاميّ موصول ونراه يتجاوز النّظر إليها في ذاتها ويمدّ بصره إلى ماحولها من عناصر السّياق الكلامي . ثم نراه يعتدّ الموقف الكلامي كلّا واحدا فيغتفر حذف أحد العناصر من الجملة إذا كان في سياقها الكلامي دليل عليه . قال : « فأمّا الفعل الّذي لايَحسن إضماره فإنّه أن تنتهي الى رجل لم يكن في ذِكْر ضَرْب ، ولم يخطر بباله ، فتقول :

---

(١) « الكتاب » ، (هارون) : ٦١/٢ .

(٢) على تقدير فعل مستفاد منه المدح أو التعظيم كقولكَ : « قرأت سيرة صلاح الدّين الأيّوبي فاتحَ القدس » .

(٣) « الكتاب » (هارون) : ٦٩/٢ .

« زيدا » ، فلابدّ له من أن تقول له: «اضرب زيدا» . . . وأمّا الموضعُ الّذي يُضمَر فيه وإظهارُه مستعمل ، فنحو قولك « زيدا » ، لرجل في ذكر ضَرب تريد: « اضرب زيدا» . . . »[١]

سياق الحال جزء من اللّغة

و على نحو ما يلاحظ « سيبويه » أنّ الكلام يتألّف من عناصر لغويّة خالصة ، يلاحظ أنّه قد يقوم على عناصر لغويّة ، وعناصر أخرى من العالم الخارجيّ نراها ، أو نسمعها أو نمسّها ، أو نشمّها ، أو نذوقها . و تصبح هذه الأشياء الواقعة في مجال خبرة الحواسّ ، عنده ، كأنّها أجزاء في بناء اللّغة تقوم مقام العناصر اللّغويّة الخالصة من الألفاظ .

قال في باب عقده في حذف المبتدأ و ذكر الخبر[٢] : « و ذلك أنّك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشّخص فقلت: « عبدُالله . . . » كأنّك قلت: « ذاك عبدُالله » ، أو « هذا عبدُالله » . أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: « زيدٌ . . . » أو مسِسْت جسدا أو شممت ريحا فقلت: « زيدٌ » ، أو « المسكُ » ، أو ذقت طعاما فقلت: « العسلُ » . . . »[٣] .

وهذه آيات دالّة على أنّ « سيبويه » أدرك مايكون من اندغام اللّغة في نظامها الدّاخليّ الخاصّ ، بالحياة في مجالها الخارجيّ العام ، أو أدرك أنّ بين اللّغة وسياقها الإجتماعي علاقة عضويّة ، كما يعبّر النّاس هذه الأيّام .

صور ثقافيّة

ويدرس « سيبويه » حذف الفعل[٤] ، و يحصي مواضع من مواضعه ، وهو يربط

---

(١) « الكتاب » (هارون) : ٢٩٦/١ و٢٩٧ .

(٢) عبّر عنه « سيبويه » بقوله : « هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرا و يكون المبنيّ عليه مُظْهَرا » . الكتاب (هارون): ١٣٠/٢ .

(٣) « المصدر السابق » في الموطن المتقدّم نفسه .

(٤) في غير المواقع الّتي ينوب عنه فيها المصدر أمرا أو نهيا (صبرا ، قياما لاقعودا) .

كلّ موضع من مواضع الحذف بملابسات من السّياق أو مواقف و الإجتماع تعوّض الحذف وتدلّ عليه، فكأنّ عنصرا لغويّا حُذِف، وعنصرا اجتماعيا ذُكِر، أو كأنّ الموقف اللغويّ ليس إلّا مزيجا وثيقا من عناصر هذا النّظام اللّغوى و معطيات ذلك الواقع الإجتماعيّ من حوله .

وعلى هذا النّحو يسعِدنا « سيبويه » بصور ثقافيّة من حياة المجتمع الإسلاميّ كانت بدلا من عناصر لغويّة تحذَف، قال : « اذا رأيت رجلا متوجّها وجهة الحاجّ، قاصدا في هيئة الحاجّ، فقلت : «مكّة» . . . . . . كأنّك قلت : يريد«مكّة» . . . . »[1]

« ولو رأيتَ ناسا ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكبّروا لقلتَ : «الهلالَ» . . . أى أبصروا الهلالَ . . . »[2] . وقال في تفسير قولهم : «بيع الملَطى[3] لاعهدَ ولاعقدَ » : « وذلك إنْ كنتَ في حال مساومةٍ وحال بيع، فتدعُ « أبايعكُ» استغناءً بما فيه من الحال . . . »[4]

وعلى هذا النّحو أيضا، يسعِدنا «سيبويه»، في مبحث آخر، بصور من مواضعات التعامل التّجاري في بعض أقاليم العالم الإسلاميّ . قال : « وأمّا قول النّاس : كان البُرُّ قفيزَيْن، وكان السَّمن مُنَوَيْن، فإنّما استغنَوْا هاهنا عن ذِكْر الدّرهم لِما في صدورهم من عِلمه، ولأنّ الدّرهم هوالّذى يسعّر عليه، فكأنّهم إنّما يسألون عن ثمن الدّرهم في هذا الموضع، كما يقولون: البُرّ بستّينَ، وتركوا ذكر الكُرّ[5]، استغناء بما في صدورهم من عِلمه، و بعلم المخاطب، لأنّ المخاطب قد علم مايَعنى، فكأنّه إنّما يَسأل هنا عن ثمن « الكُرّ » كما سأل الأوّلُ عن ثمن الدّرهم . . . »[6]

---

(١) «الكتاب» (هارون) ٢٥٧/١ .

(٢) «الكتاب» (هارون) : ٢٥٧/١ .

(٣) الملَطى : البيع بغير رجوع .

(٤) «الكتاب» (هارون) ٢٧٢/١ .

(٥) الكر، بالضمّ، مكيال لأهل العراق، ستونَ قفيزاً أو أربعون إردبّا .

(٦) الكتاب (هارون) ٣٩٣/١ .

السّياق وأمن اللّبس

وتنبّه « سيبويه » إلى دور السّياق في أمن اللّبس، و تحديد «البناء الجوّاني »[1] المقصود من «البناء البرّاني »[1] ذي الإحتمالات فقد لاحظ أنّ قولنا :

« ما أتاك رجل» على هذا «البناء البرّاني » الواحد يحتمل دلالات ثلاثا باطنة :

أوّلها : «ما أتاك رجل واحد بل أكثر».

والثّاني : «ما أتاك رجل ذكر بل امرأة».

والثّالث : «ما أتاك رجل قويّ نافذ بل ضعيف» .

وإذن يكون لاحظ أنّ كلمة «رجل» مُرَشّحة لأنْ تُخلّص لِشُعْبة من شعب معناها التّصرفي وهي العدد كما أنّها مرشّحة لأن تُخلّص لشعبة أخرى من شعب المعنى التّصرفيّ وهي الجنس، وأنّها، أيضاً، مرشّحة لأن تُخلّص لأحد ظلال المعنى الدّلاليّ (الرّجولة قوّة ونفاذا) ، ولاحظ، أيضا، أنّ «سياق الكلام والحال وما يكتنفه من قرائن و موضع الجملة منه هو العامل الحاسم في التّمييز و نفي اللّبس» . قال : «يقول الرّجل : «أتاني رجل» ، يريد واحدا في العدد لا اثنين فيقال : «ما أتاك رجل» ، أي أتاك أكثر من ذلك، أو يقول : «أتاني رجل لا امرأة» فيقال : «ما أتاك رجل» ، أي «امرأة أتتك» ، ويقول : «أتاني اليوم رجل» ، أي في قوّته ونفاذه ، فتقول «ما أتاك رجل» ، أي أتاك الضّعفاء .»[2]

---

(١) البناء البرّاني و البناء الجوّاني ترجمة نرتضيها لعبارتي Surface Structure و Deep (Undorlyiog) Structure ، على التّرتيب ، فإنّ للفظيّ : «البرّاني» و «الجوّاني» وجودا معاصرا من جهة ووجوداً تاريخيّا من جهة أخرى ، وفي حديث «سلمان» : «انّ لكلّ امرىء جوّانيا وبرّانيا . فمن أصلح جوّانيّه أصلح الله برّانيّه» وهذان اللّفظان، من بعد، متقابلان ، وإيحاؤهما الدّلالي يفيد أن بينهما علاقة تمازُج وتوافق أو تخالُف، مقاربة للمراد بالعبارتين في الإنجليزيّة في اصطلاح نظريّة النّحو التّحويلي .

(٢) «الكتاب» (هارون) ٥٥/١ .

البناء الجوّاني في ضوء المعطيات الخارجيّة :

وفي هذا السّبيل ، أيضا ، ما يعقد «سيبويه» من ذلك الباب في «استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتّساعهم في الكلام، والايجاز والاختصار»، اذ تناول فيه تراكيب من اللّغة جارية على مقاييس الشكل النّحويّ العربيّ لو اقتصر فيه على علاقات الشّكل. ولكن «سيبويه» لا يقف عند ذلك، مع قربه ووضوحه، بل يحاكم هذه التّراكيب إلى معطيات العالم الخارجي أو إلى وقائع المجال الإجتماعي الّذي تستعمل فيه ، فيكشف عن أبنيتها الجوّانية، مفسّرا كيف إنتهى اليها أهل اللّغة توسّعا واختصارا واستغناء بخبراتهم الخاصّة.

ومن أمثلة هذا الباب عنده : « أن تقول على قول السّائل : كَمْ صِيدَ عليه؟ وكَمْ غيرَ ظَرفٍ لما ذكرت لك من الإتّساع والإيجاز، فتقول: «صِيدَ عليه يومانِ». وإنّما المعنى صِيد عليه الوحشُ في يومين، ولكنّه اتّسع واختصر. ولذلك أيضا وضع السّائلُ كم غيرَ ظَرفٍ. ومن ذلك أن تقول: «كم وُلِدَ له»؟ فيقول: «ستّون عاما». فالمعنى وُلِدَ له الأولادُ ووُلِدَ له الوَلَدُ ستّين عاما، ولكنّه اتّسع وأوجز»[1].

وواضح أنّ قولنا : «صيد عليه يومان» في بنائه البرّاني، مطابق قولنا : «صيد عليه غزالان» ، و« استُدْرِكَ عليه مسألتان » ، و« أُخِذَ عليه أمران » ، و أنّ العلاقة الشّكليّة بين «يومان» و«صيد» هي علاقة النّائب عن الفاعل بفعله المبنيّ للمجهول . وذلك شأن قولنا «ولد له ستّون عاما » .

ولكن الأيّام والأعوام ، حين نحتكم إلى المواضعات الإجتماعيّة، لا تصاد ولا تولد، انّما يصاد فيها ويولد فيها، فهي ظروف ومادام الّذي يصاد ويولد متعيّنا معروفا بما تؤدّي اليه الخبرة الإجتماعية المشتركة فقد حذف .

ولاريب أن استئناس «سيبويه» بهذه الأضواء الخارجيّة هو الّذي هداه إلى الفرق الجوّاني بين تركيبين لهما شكل برّاني واحد مثل : « صيد عليه غزالان» ، و «صيد عليه يومان » .

---

(١) « الكتاب » (هارون) ٢١١/١ .

محاكمة التراكيب إلى مقتضياتها في الخارج :

ويعرض « سيبويه » ، كذلك ، لأنماط متعارفة في الإستعمال مثل قولهم : « كلّمتُه فاه إلى فيّ » و « بايعته يداً بيد . . . » فلا يكتفي بأن يخرّج لها معانيها النحوية ، بل يمضي يفسّر هذا التلازم التركيبي بين عناصرها . ويحتكم في ذلك إلى مدلولات هذه الأنماط عند أبناء اللغة ، فيلاحظ أنّ هذه المدلولات ، في مقتضياتها الخارجية ، مركّبة ، وأنّها تستلزم في التعبير عنها « مُركّبا » من العناصر اللغوية . قال : « واعلم أنّ هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده ، وذلك أنّه لا يجوز أن تقول : « كلّمته فاه » حتّى تقول : « إلى فيّ » ، لأنّك إنّما تريد مشافَهة ، والمشافهةُ لا تكون إلّا من اثنين ، فإنّما يصحّ المعنى اذا قلت : « إلى فيّ » ولا يجوز أن تقول : « بايعتُه يداً » ؛ لأنّك إنّما تريد أن تقول : « أخذ منّي وأعطاني » ، فإنّما يصحّ المعنى إذا قلت : « بيد » لأنّهما عمَلان... »[1]

وفي هدى هذا التوجيه لا يستقيم عند « سيبويه » أن تقول : « هذا أنت » . وهو يعلّل ذلك بـ « أنّك لا تُشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك ، وإنّما تُشير له إلى غيره »[2] .

وهو يستمدّ هذا التعليل من تحليل موقف الإشارة ؛ لاحظ أنّه يقوم في المواضعات المألوفة على جهات ثلاث : المتكلّم (المشير) ، والمشار اليه ، والمخاطب (المشار له) ، ولاحظ أنّ المخاطب جهة لازمة هذه الجهات ، ولكنّه جهة واحدة ، فلا يجوز في حكم التحليل الخارجي للعبارة أن يكون المخاطب مشارا إليه ومشارا له في آن معا .

ولو وقف « سيبويه » عند حدّ النظرة الداخلية المجرّدة لكان حقّا عليه أن يجيز قول القائل : « هذا أنت » كما يجيز قولنا : « هذا سور القدس » ، « هذا جوابهم » ... الخ .

السّياق معيار صواب وخطأ :

ويبلغ « سيبويه » من اعتبار موقف الإستعمال أن يجعله فيصلا في الحكم بصحّة

---

(١) « الكتاب » (هارون) : ٣٩٢/١ .

(٢) « المصدر السّابق » : ١٤١/١ .

التراكيب النحويّة وخطئها . ومن ذلك أنك تراه يقف إلى الجملة الواحدة فيحكم عليها ، في موقف من الإستعمال ، بأنّها خطأ ، وفي موقف من الاستعمال آخر ، بأنّها صواب . وهذه الجملة ، لو اكتفى بالنظرة الشكليّة الذاتيّة ، جملة نحويّة جائزة . ولكن اللّغة ، عنده ، لم تكن تنفكّ عن ملابسات استعمالها ، و مقاييس اللّغة عنده تستمدّ من معطيات النّظام الدّاخليّ للبناء اللّغويّ كما تستمدّ من معطيات السّياق الإجتماعي التي تكتنف الإستعمال اللّغويّ .

قال يدارس هذه الجملة : « أنا عبدالله منطلقا » : « . . . وذلك أنّ رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال : « أنا عبدالله منطلقا » ، وهو زيد منطلقا ، كان مُحالا ، لأنّه إنّما أراد أن يخبرك بالإنطلاق ، ولم يَقُلْ « هو » ولا « أنا » حتّى استغنيْتَ أنت عن التّسمية ، لأنّ « هو » و « أنا » علامتان للمضمر ، وإنّما يضمر إذا علم أنّك قد عرفت من يعني . إلّا أنّ رجلا لو كان خلفَ حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت : « من أنت » ؟ فقال : « أنا عبدالله منطلقا في حاجتك » ، كان حسنا »[1].

الجواز النّحويّ والمتغيّرات الخارجيّة :

ومن العجب أن نجد « سيبويه » ينفذ إلى إدراك العلاقة بين اختيار إحدى صور جائزة[2] في تركيب نحويّ واحد وبين اختلاف أحوال المتكلّم في موقفه من عناصر ذلك التّركيب . وذلك حيث يعرض للجملة الفعليّة الّتي فعلها متعدّ ، نحو : « ضرب عبدالله زيدا » . فقد أشار إلى صورة أخرى جائزة في هذه الجملة وهي : « ضرب زيدا عبدالله » ، بتقديم المفعول على الفاعل ، ولاحظ أنّ المعنى النّحويّ لـ « زيد » و « عبدالله » غير مختلف في كلتا الجملتين ، ثم فسّر الإختلاف الجائز في ترتيبهما بأنّهم « إنّما يقدّمون

---

(١) الكتاب (هارون) ٢/٨٠، ٨١ .

(٢) قارن هذه المسألة بما يقول « بيرلنج » في كتابه : - « Man's many voices P. 69 » حيث يرى أن المتغيّرات الخارجيّة إنّما تؤثّر في اللّغة في تلك المواضع الّتي يبيح فيها النّحو الإختيار (أي يُدْخِلها في سعة الجواز) ، فإنّ « سيبويه » يبدو كأنّه قد رادّ هذه الطريق ، عمليّا ، منذ اثني عشر قرنا .

الّذي ببيانه أهمّ لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعا يهمّانهم ويعنيانهم »[١].

وواضح بذلك أنّه تنبّه إلى أثر المتغيّرات الخارجيّة (كالمتكلّم وموقفه الخاصّ من كلّ من العنصرين) في اختيار أحد وجهين وجائزين في مقياس النّحو . و واضح بذلك أنّه يرسم لأبناء اللّغة أن يساوقوا بين المتغيّرات الخارجيّة و بين الوجوه الجائزة المناسبة عند استعمال اللّغة .

وقد طرّد «سيبويه» هذه القاعدة على نحو يدلّ على أنّها كانت قائمة في نفسه جزءا من منهجه النّحويّ ، إذ طبّقها على مسألة الجواز في ترتيب الفاعل مع المفعول كما تقدّم ثمّ طبّقها على مسألة الجواز في ترتيب النّائب عن الفاعل مع المفعول[٢]، ثم طبّقها على مسألة الجواز في ترتيب اسم كان مع خبرها[٣] . . . وهو في كلّ ذلك يربط هذه المسائل المتعدّدة بعضها ببعض ، ويردّها جميعاً إلى تلك القاعدة[٤] .

المتكلّم

ويمتحن «سيبويه» الفعل «رأى» فيرى له عمقين دلاليّين : فهو يأتي على معنى الإبصار الحسيّ (رؤية العين) وعلى معنى العلم التّضمني ، ويرى له ، أيضا ، معنيّين نحويّين ،

(١) «الكتاب» (هارون) : ٣٤/١.

(٢) «المصدر السّابق» : ٤٢/١ .

(٣) «المصدر السابق» : ٤٥/١، ٤٧ وانظر أيضا ٥٦/١، ٨١ .

(٤) قال (الكتاب ٤٢/١) : «وان شئت قدّمت وأخّرت فقلت : «كُسِيَ الثوبَ زيدٌ» ، و «أُعطي المالَ عبدُالله» ، كما قلت : «ضرب زيدا عبدُالله» . فأمره في هذه كأمر الفاعل» . وقال ، أيضا (الكتاب ٤٥/١) : «وان شئتَ قلتَ : «كان أخاك عبدُالله» ، فقدّمت و أخّرت كما فعلتَ ذلك في «ضرب» لأنّه فعل مثله ، وحالُ التّقديم والتّأخير فيه كحاله في «ضرب» . . .» وقال ، ثالثا (الكتاب ٤٧/١) : «... كان زيدٌ حليما ، وكان حليما زيدٌ ، لاعليك أقدّمت أم أخّرت ، إلّا أنّه على ما وصفتُ لك في قولك : ضرب زيدا عبدُالله ...»

فهو، على معنى الإبصار، يتعدّى إلى مفعول واحد، وهو، على معنى العلم، يتعدّى إلى مفعولين، ويفرّع «سيبويه» في البيان عن فرق ما بين المعنيين إلى المجال الإجتماعي ويجرّد من معطياته موقفا ساطع الدّلالة هو موقف المتكلّم إذا كان أعمى فيقول متسائلا: «ألا ترى أنّه يجوز للأعمى أن يقول: «رأيت زيدا الصالحَ»...» (١).

وواضح أنّه، هنا، يحاكم التّعبير اللّغوي إلى ملابساته الخارجيّة: فينظر في حال المتكلّم ويجعله فيصلا في الحكم النّحوي جوازا ومنعاً.

ولو أراد دارس معاصر في علم اللّغة الإجتماعي أن يصوغ مقالة «سيبويه» هذه على نحو آخر لقال انّ استعمال الفعل «رأى» يختلف بين أن يكون المتكلّم أعمى وأن يكون بصيرا، فإذا كان مبصرا استطاع أن يستعمله على وجهين فيقول مثلا: «رأيت الهلال»، «رأيت الوحدة قوّة»، وإذا كان أعمى فإنّه يمكن له أن يستعمله على الوجه الثّاني دون الأوّل. ويكون هذا الفرق قائما على حقيقة خارجيّة، وإلّا فإنّ اللّغة في نظامها الدّاخلي الذّاتي لاتقيم هذا الفرق ولا تقول في هذا الموضع بجواز ومنْع.

المعنى الفرديّ:

وعرض «سيبويه» لـ «قال» وتصاريفها وأنّها «إنّما وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها» ثمّ وقف إلى أنّهم يستثنون من ذلك «تقولُ» في الإستفهام اذ يشبّهونها بـ «تظنّ». قال: «ولم يجعلوها كـ «يظنّ» و «أظنّ» في الإستفهام، لأنّه لايكاد يُستفهَمُ المخاطَبُ عن ظنّ غيره، ولا يُستفهم هو إلّا عن ظنّه» (٢). وكأنّما يصنّف «سيبويه» موضوعات الإستفهام إلى معان فرديّة خاصّة لايعلمها إلّا الفرد أو لايكاد يعلمها غيره، وهي الخفيّ المستكنّ من خواطره وهواجسه ونواياه، وظنونه، وأمور فرديّة ظاهرة للنّاس يعلمونها عنه على نحو ممّا يعلمها هو.

---

(١) «الكتاب» (هارون): ٤٠/١. وواضح أنّ «الصّالح» هنا ليس نعتا لـ «زيد» وانّما هو مفعول ثان لـ «رأى».

(٢) «الكتاب» (هارون): ١٢٢/١.

وهكذا تستفهم المخاطب ، إن استفهمته ، عمّا يكون من أمره هو ظاهرا (أتسافر إلى «الأندلس») وباطنا (أتظنّ الإنسان شريرا ؟) ، ولكنّك لا تستفهمه عن أمر غيره إلّا ما ظهر (أيواظب أخوك على علمه؟) ، أمّا الظنّ الباطن في نفوس الآخرين فهو ما لا يستفهم عنه إلّا صاحبه . ولا يسوغ لك أن تسأل مخاطبك : «أيظنّ إياد الإنسان شريرا ؟ » أو « أظنّ الإنسان شريرا » ؟

اختلاف موقف الخطاب :

وقد التفت « سيبويه » إلى أنّ لموقف الخطاب حالات متباينة ، والتفت إلى أنّ العبارة اللّغويّة تتباين على قدر ذلك .

فإذا كنت تستمهل رجلا ، على حدتيه ، رأيته يعالج شيئا قلت : « رُوَيدا » ، وكذا إذا كنت تستمهل اثنين أو ثلاثة أو كنت تستمهل امرأة أو أكثر . . .

أمّا إذا كنت تستمهل رجلا ، في جماعة ، فإنّك تقول : « رُوَيْدكَ » ، وكذا إذا كنت تستمهل امرأة في جماعة فإنّك تقول : «رويدكِ» . . الخ .

قال « سيبويه » : « وهذه الكاف التي لحقت « رُوَيدا » إنّما لحقت لتُبيّن المخاطَب المخصوص لأنّ « رُوَيْدَ » تقع للواحد والجميع ، والذّكر والأنثى ، فإنّما أدخل « الكاف » حين خاف التباس مَنْ يَعني بمن لا يعني ، وإنّما حذفها في الأوّل استغناء بعلم المخاطَب أنّه لا يَعني غيره »[1] .

وكما تختلف العبارة وفقا لحالة الإنفراد والإجتماع تختلف وفقا لحالة المخاطَب من الإقبال والإنصراف . . . فإذا قصدت إلى خطاب الرّجل وهو غير مُقْبل عليك غير متنبه إليك قلت : « يا فلانُ » ، أنت تَفْعَلُ ، فتبدأ بالنّداء حتّى يُقْبِلَ عليك ، أمّا « إذا كان مُقْبِلا عليك بوجهه مُنْصِتاً لك »[2] فانّك تقول : «أنت تفعلُ» ، فتترك « يا فلانُ » «استغناء بإقباله عليك » [2] .

---

(١) «الكتاب» : (هارون) : ٢٤٤/١ .

(٢) المصدر السّابق في الموطن السّابق . ومن أمثلة ذلك ما حكى من عبارتي :

←

اللّغة ظاهرة اجتماعيّة :

وأدرك « سيبويه » أنّ اللّغة ظاهرة لازمة للإجتماع الإنساني . وهي، عنده، إنّما تعبّر عن الأشياء حين تقع في مجال الخبرة الإنسانيّة . والتّعبير اللّغوي عن معطيات العالم الخارجيّ يكون عامّا مشتركا أو محدّدا مختصا وفقا لمدى العلاقة بين هذه المعطيات والحياة الإجتماعيّة .

قال يفسّر منع الأسد وما أشبهه أن يكون له علَمٌ شخصيّ، بعد ما لاحظ أنّ العلَم، في الحيوان، يكون للجنس (أسامة للأسد، وثعالة للثّعلب. . .) : « و إنّما منع الأسدَ وما أشبهه أن يكون له اسمٌ معناه معنى « زيد »، أنّ « الأُسْدَ » و ما أشبهها ليست بأشياءَ ثابتةٍ مقيمةٍ مع النّاس فيحتاجوا إلى أسماءٍ يعرفون بها بعضا من بعض، ولا تُحفَظُ حُلاها [1] كتحفّظِ ما يثبت مع النّاس و يقتنونه و يتّخذونه. ألا تراهم قد اختصّوا « الخيْلَ » و « الإبلَ » و « الغنم » و « الكلاب » وماثبت معهم و اتّخذوه بأسماء كـ« زيد » و « عمرو » ... » [2].

ويدلّ على وضوح هذه الحقيقة في نفسه أنّه احتجّ بها من وجهها الآخر حيث جعل تعبير اللّغة عن المطيعات الخارجيّة بطريقة محدّدة مختصّة دليلا على قربها من الانسان ؛ قال : « . . . . والأماكن إلى الأناسيّ و نحوهم أقربُ [3] . ألا ترى أنّهم يخصّصونها بأسماء كـ« زيد » و « عمرو » ، و في قولهم : « مكّةُ » و « عمان »

←

« سقيا و سقيا لك » في الدّعاء قال : « أمّا ذكرُهم « لك » بعد « سقْيا » فإنّما هو ليبيّنوا المعنيّ بالدّعاء . و ربّما تركوه استغناءً ، إذا عرّف الدّاعي أنّه قد عُلِم من يعني ». (« الكتاب »، هارون، : ٣١٢/١).

---

(١) جمع « حلية » ، وهي - بالكسر- الخلقة و التّصورة والصّفة (القاموس المحيط - حلى) .

(٢) « الكتاب » (هارون) : ٩٤/٢ .

(٣) يعني أقرب من الأزمنة، ذلك أنّه ذهب إلى أنّ الزّمان أقرب إلى الفعل.

ونحوهما . . »[١].

التحليل النحوي والتركيب الإجتماعي :

ويبلغ من إحساس « سيبويه » بـ« اجتماعية » اللغة أن يحلل التراكيب النحوية، ويفسرها على أنها صور من التركيب الإجتماعي لأهل اللغة . ونراه ينظر إلى مايكون من علاقات الكلمات داخل التراكيب في ضوء ما يكون من علاقات الأفراد في مجتمع يقوم على اعتبار الأنساب ورعاية روابط الدم[٢] . وتراه يستعين على تحليل بعض التراكيب، والكشف عن أبنيتها الجوانية بمفاتيح من فهم المواضعات الإجتماعية في مراعات العلاقات الخاصة التي تربط بين الناس . يقول في تعليل جواز أن نقول : « زيدا » لقيت أخاه ، بنصب « زيد » : « أنه (أي الفعل لقي) إذا وقع على شيء من سببه (أى سبب « زيد » وذلك « أخاه ») فكأنه قد وقع به» (هكذا ينتصب)[٣] : ويُرْدِف قائلا : « والدليل على ذلك أن الرجل يقول : « أهنت زيدا » بإهانتك « أخاه » ، وأكرمته باكرامك « أخاه » . وهذا النحو في الكلام كثير ، يقول الرجل : إنما أعطيتُ « زيدا »[٤] ، وإنما يريد : « لمكانِ زيد أعطيتُ فلانا » . . . »[٥].

---

(١) «الكتاب» (هارون) : ٣٦/١ و ٣٧ .

(٢) هذا حكم لايقصد به الإطلاق . والمقصود به ، على التحديد، حال المجتمع العربي في الجاهلية ، وصور من استشعاره للعصبية ، والمظاهر الإيجابية من رعاية القربى في الاسلام .

(٣) «الكتاب» (هارون) : ٨٣/١ .

(٤) واضح أن جملة : «أعطيت زيدا» يمكن أن تفيد معنيين : الأول معنى « البناء البراني» ويتمثل في أن الفعل (اعطى) وفاعله (التاء) ومفعوله (زيدا) ، والثاني معنى « البناء الجواني » ، وقد استدل عليه « سيبويه » بمواضعات المجتمع ، ويتمثل في ان الفعل (أعطى) فاعله (التاء) أما مفعوله فهو (رجل) تربطه بـ«زيد» علاقة ما . وليس « زيدا» نفسه .

(٥) «الكتاب » (هارون) : ٨٣/١ .

اللّغة والمجتمع :

ويبدو لنا أنّ « سيبويه » ، في موقفه من اللّهجات ، كان يترجم ملاحظاته هذه في إدراك العلاقة بين اللّغة والمجتمع . فهو، في موقفه منها ، يعبّر عن وعي بصير بدور اللّغة الواحدة المشتركة في صياغة المجتمع الواحد .

ذلك أنّنا نراه ، في كتابه يتجاهل واقع اللّهجات القائم على التّفاوت ، ونراه يتناول هذه اللّهجات ، مع اختلافها ، على أنّها موادّ نظام لغوي واحد أو طبقات صرح لغويّ واحد . وهكذا نجد لديه اللّهجتين المتباينتين تدخلان في بناء العربيّة الواحد ، وتخضعان لنسق من الأحكام واحد ، ونجده يتجاهل الإزدواج النّاجم عن ذلك في إطار التّوجيه المقدّس للتّوحيد ، حيث ترى كلّ قبيلة سماتها اللّغويّة الخاصّة تسهم في إشادة الصّرح إسهامَ أبنائها من فلذات الأكباد .

قال في بيانه عن علامات في الأسماء وتمثيله لها : «فالفتح في الأسماء قولهم : «حَيْثَ» و «أَيْنَ» و « كَيْفَ » . والكسر فيها نحو : «أولاءِ » و «حذارِ» و « بدادِ »[1] . والضمّ نحو : «حيثُ» و «قبلُ» و «بعدُ» . والوقف[2] نحو «مَنْ» و «كَمْ» و «قَطْ» و «إذْ»»[3] .

والحقّ أنّ بناء «حيث» على « الضمّ » كان وجها عند بعض القبائل ، وأنّ بناءها على «الفتح» كان وجها في «بني يربوع» و «طهيّة» (من تميم) [4] . و معلوم أنّه يكون لكلّ فريق مذهب واحد فيها . أمّا هذا المذهب المزدوج فهو المثل الشّموليّ المتّحد الّذي يرسمه «سيبويه» .

---

(١) يقال : «جاءت الخيل بدادِ » أي متفرّقة متبدّدة . و « ذهب القوم بدادِ بدادِ » أي واحدا واحدا ، مبنيّ على الكسر لأنّه معدول عن المصدر وهو البَدَد . . الخ «اللّسان» (بدد) .

(٢) أي السّكون كما شاع في الإصطلاح من بعد .

(٣) «الكتاب» (هارون) : ١٥/١ .

(٤) اللّسان (حيث) .

ومن أمثلة هذا، أيضا، ما نجد لديه من جعل السمة اللهجية الخاصة بمنزلة الظاهرة اللغوية العامة، وهو في ذلك يلمح إلى أن تلك سمة لهجية، ولكنه يتجافى عن عزوها فلا ينسبها، وتلك خطوة حاسمة في إغفال التميز القبلي.

قال في بيانه عن علامات البناء في الحروف: «... والضم فيها: «منذُ»، فيمن جرّ بها ...»(١). ويصبح الضم علامة بناء للحرف في «نحو العربية»، وهو، فيما كان، علامة بناء للحرف في «نحو اللهجة الحجازية»(٢).

ونراه يلم شوارد اللهجات الخاصة، ويضبطها بأصل في اللغة المشتركة فلا يفهمها على حدتها وفق قواعد مستقلة، بل يسلكها جميعا في النظام الفصيح المنشود.

فقد تأول «قول بعض العرب: ليس خلق الله مثله»(٣) على «أن فيه إضمارا»(٣) «مثل ما في إنه»(٣) يريد ضمير الشأن في قولهم: «إنه من يأتنا نأته»(٤) وردّ هذا النمط في استعمالها إلى الأصل الغالب الشائع حيث تكون فعلا ناقصا يدخل على الجملة الإسمية، ولم يفسر «ليس» على ظاهرها هنا بأن يحملها على «ما» في الدخول على الجمل الفعلية وإفادة النفي. بل أنه ساق هذا الوجه الظاهر، وسرد بعض أمثلته، ودفعه. قال: «وقد زعم بعضهم أن ليس تجعل كـ«ما» ... والوجه والحد أن تحمله على أن في «ليس» إضمارا ...»(٥).

ونظر في قول العرب: «إذا كان غدٌ فأتني»، فاعتد (غد) فاعلا لـ«كان»، ثم نظر أخرى فوجد «تميم» تقول: «إذا كان غداً فأتني» ففسره على أن «المعنى أنه لقي رجلا فقال له: إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من

(١) «الكتاب» (هارون): ١٧/١.

(٢) الذين يبنونها على الضم ويجرون بها، فيما حكى «الأخفش»، هم «الحجازيون». وأنظر: «شرح الكافية»: ١١٠/٢.

(٣) «الكتاب» (هارون): ٧٠/١.

(٤) «المصدر السابق»: ٦٩/١.

(٥) «المصدر نفسه»: ١٤٧/١.

البلاء في «غد» فتأتني ، ولكنهم أضمروا استخفافا »[1] فتأوله ، على ما نرى ، بإسقاط الفاعل لدلالة قرينة السياق عليه ، وجعل «غدا» ظرفا ، متجاهلا أن هذا الفرق بين رفع ونصب واقع في مجالين لغويين مختلفين ، وأنه فرق حادث قد يعود إلى حقائق تطور نظام الأعراب[2] . . . فطبق حكما واحدا ، مطوعا ما ند من شواذ اللهجات للنسق العربية الواحدة .

ويصبح الأمر عنده مزاجا لغويا متداخلا وثيقا ، تضيع فيه نقطة البدء ، وذلك حيث نراه يجعل السمة اللهجية الخاصة حجة على الظاهرة اللغوية العامة ، إذ يعلل ما يكون في العربية من ثبوت الألف في الأفعال الخمسة على حالات الإعراب (هما يفعلان، ولم يفعلا، ولن يفعلا) وما يكون من ثبوت نون النسوة على هذه الأحوال المختلفة (هن يفعلن ، لم يفعلن ، لن يفعلن) ، بما يلاحظ من ثبوت الألف علامة إضمار وتثنية (أكرماني والداك) ، وثبوت نون النسوة علامة إضمار وجمع (رأين الغواني الشيب لاح بعارضي)، في لغة « أكلوني البراغيث »[3] ثم يحتج لهذه السمة اللهجية الخاصة نفسها « لغة أكلوني البراغيث » بما يلاحظ من اللغة المشتركة ، إذ يعلل ما رأى من تثنية بعض العرب للفعل مع فاعله الإسم الظاهر المثنى (أكرماني والداك) وما رأى من جمعهم له مع فاعله الإسم الظاهر الدال على الجمع (أعانونني أصدقاؤك) ، على خلاف الأصل السائد في توحيد الفعل مع فاعله مفردا كان (قال لي صاحبي . .) أو مثنى (قال رجلان من الذين يخافون . . .) أو جمعا (قال الظالمون . .) يعلل ما رأى من ذلك بما لاحظ من تأنيث الفعل مع فاعله المؤنث (قالت أميمة ما لجسمك شاحبا) . يقول : « كأنهم

---

(١) «الكتاب» (هارون) : ٢٢٤/١.

(٢) هناك بيان مفصل عن هذه المسألة في مقالة لكاتب هذه السطور ، عنوانها « ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة » ستنشر في العدد القادم من « مجلة الأبحاث » (الجامعة الاميركية في بيروت) أوائل عام ١٩٧٤ م .

(٣) «الكتاب» (هارون) : ١٩/١ و٢٠ .

أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنّث »[1] .

وهكذا حمَل الأصل في «ألف الإثنين» و «نون النسوة» على أحوال الإعراب على الفرع الشاذ من ثبوت «ألف الاثنين» و «نون النسوة» في لغة «أكلوني البراغيث». ثمّ عاد يحمل هذا الفرع الشاذ (لغة أكلوني البراغيث) على أصل آخر مطّرد في العربيّة هو تأنيث الفعل بـ«التاء» مع فاعله المؤنّث .

وهذا موقف من المُداخلة لا يغفره لـ«سيبويه» إلّا أنّه يستجيب لحركة المجتمع يومذاك في نُزوعها إلى المثال الجامع الواحد .

وقد رصد « سيبويه » ، على هذا الصّعيد ، جانبا من عمليّة التوحّد اللّغويّ تمثّل في تنازُل القبائل عن بعض سماتها اللّهجيّة إمتثالا لـ«لغة القرآن» واستجابة للتّوجيه الجديد . فقد استشهد على « ما » الحجازيّة بقوله تعالى : « ما هذا بشرا » ، وعقّب عليه قائلا : «و «بنو تميم» يرفعونها[2] إلّا مَنْ دَرَى كيف هي في المصحف»[3].

الدّين واللّغة :

وقد نفذ « سيبويه » من خلال المراوحة الغنيّة بين النّظر في الأنماط اللّغويّة والمواقف الإجتماعيّة ، إلى إدراك صور من تأثير الدّين في اللّغة وتوجيهه للتّعبير اللّغويّ. وسجّل « سيبويه » بعض ما تمخّض عن ذلك من تخصيص تراكيب معلومة لمواضع معلومة ، بتوجيه دينيّ خالص . ومن ذلك أنّه لاحظ أنّه لا يجوز لك أن تقول : « الحَمْدُ لزيد » ، في مقام التّعظيم ، فإنّه « ليس كلُّ شيء من الكلام يكون تعظيما لله عزّ وجلّ يكون تعظيما لغيره من المخلوقين»[4] .

وجدير بالتّذكر أنّ ملاحظات علماء اللّغة الإجتماعيّين حول تخصّص ألفاظ

---

(١) «الكتاب» (هارون) : ٤٠/٢ .

(٢) يقولون: «ما هذا بشر» .

(٣) «الكتاب» (هارون) : ٥٩/١ .

(٤) «الكتاب» (هارون) : ٦٩/٢ .

و تراكيب معلومة بمواقف دينيّة أو تقليديّة معلومة [1] هي أشبَهُ ما يكون بهذه الملاحظة .

احتراس :

وحقًا أنّ بحوث علم المعاني قد تكاملت واستقرّت فيما بعد ، وفيها نظرات لطيفة إلى حال المخاطب ، وحال المتكلّم ، وطبيعة الموقف الإجتماعي ، ومعطيات الواقع الخارجيّ وما يكون لذلك كلّه من أثر في المراوحة بين تركيب وتركيب ، ومايكون له من دور في توجيه البناء النّحويّ البّراني الواحد إلى أبنية جوانيّة متعدّدة [2] .

ولكن « سيبويه » لم يقتصر على مستوى التّراكيب في ملاحظاته هذه ؛ بل مضى يَرُودُ مستويات البنية ، والدّلالة ، والإعراب . و هكذا اتّسع ما لم يتّسعوا كما سبق ما لم يسبقوا .

(١) من مثل ما يكون من اختصاص «Thuo» ضمير المخاطب بمواقف دينيّة أو تقليديّة مخصوصة واستعمال «You» فيما عدا ذلك .

(٢) كالّذى لاحظوا ، مثلا ، من خروج الإستفهام عن معناه الأصليّ إلى معان أخرى تفهم من سياق الكلام و قرائن الأحوال . . . . الخ و أنظر مثلا : « علم المعاني » لـ«لدّرويش الجندي» : ص ٥٢ وما حولها .

المراجع

(أ)

* مراجع أفدت منها إفادة رئيسية ، بل يكاد البحث يقوم عليها :

١ ـ « الكتاب » (كتاب سيبويه) ، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون .
الجزء الأوّل ، دار القلم ، ١٣٨٥ هـ. ق. = ١٩٦٦ م.
الجزء الثّاني ، « دار الكاتب العربي للطّباعة والنّشر » بـ « القاهرة » ١٣٨٨ هـ.ق. = ١٩٦٨ م.
الجزء الثّالث ، « الهيئة المصريّة العامّة للكتاب » ١٣٩١ هـ.ق. = ١٩٧٣ م .

٢ ـ « كتاب سيبويه » ، الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميريّة بـ « بولاق » ، ١٣١٧ هـ. ق. الجزء الثّاني .
(وهكذا اعتمدت في درس « الكتاب » على ما صدر منه حتّى الآن في نشرة « عبدالسلام هارون » . أما سائره فاعتمدت فيه على طبعة « بولاق ») .

٣ ـ Robbins, Burling : Mam's Many Woices (Language im its cultural context) Holt . . . . New York ... 1970.

(ب)

* مراجع وقفت عليها في مرحلة التّبيُّن ، واختيار الموضوع ، وكان من غايتي ، في الوقوف عليها ، أن أبدأ من حيث انتهى غيري تجنّباً لتكرار القول في موضوع واحد :

٤ ـ « أبنية الصرف في كتاب سيبويه » ، لـ « خديجة الحديثي » ، مكتبة النّهضة ـ « بغداد » ، ١٩٦٥ م. (= ١٣٨٥ هـ.ق.) .

٥ - «تطوّر الدّرس النّحويّ»، لـ«حسن عون»، «معهد البحوث والدّراسات العربيّة» بـ«جامعة الدّول العربيّة» ١٩٧٠ م.

٦ - «الرُّمّاني النّحويّ» في ضوء شرحه لـ«كتاب سيبويه»، لـ«مازن المبارك»، «دمشق» ١٣٨٣هـ. ق. (=١٩٦٣ م.).

٧ - «سيبويه إمام النُّحاة»، لـ«علي النّجدي ناصف»، مكتبة نهضة مصر بـ«الفجالة» «القاهرة»، ١٣٧٢هـ. ق. (=١٩٥٤م.).

٨ - «سيبويه»، مادّة «سيبويه»، في «دائرة المعارف الاسلامية»، لـ«كرنكوف» (F. Krenkov).

٩ - «سيبويه والقراءات»، لـ«أحمد مكّي الأنصاري». توزيع «دار المعارف» بـ«مصر» ١٣٩٢هـ. ق. (=١٩٧٢م.).

١٠ - «فهرس شواهد سيبويه»، لـ«أحمد راتب النّفّاخ». «دار الإرشاد» - «دار الأمانة» «بيروت» ١٣٨٩هـ. ق. (=١٩٧٠م.).

١١ - «الكتاب»، لـ«مهدي المخزومي» (مقالة في مجلّة كلية الآداب والعلوم بـ«بغداد»، العدد الثّاني، حزيران ١٩٥٧م.)

١٢ - «كتاب سيبويه وشروحه»، لـ«خديجة الحديثي». «بغداد» ١٣٨٦ هـ. ق. (=١٩٦٧م.).

١٣ - «اللّغة والمجتمع»، لـ«محمود السّعران»، «دار المعارف» ١٩٦٣ م.

١٤ - «المدارس النّحويّة»، لـ«شوقي ضيف»، «دار المعارف» ١٩٦٨م.

١٥ - «النّحو العربي»: العلّة النّحويّة، نشأتها وتطوّرها، لـ«مازن المبارك»، المكتبة الحديثة ١٣٨٥هـ. ق. (=١٩٦٥م.).

(ج)

* مراجع أفدْتُ منها إفادة جزئيّة أو استأنست بها أثناء إعدادي للبحث:

١٦ - «أبحاث في اللّغة العربيّة»، لـ«داود عبده»، «مكتبة لبنان» «بيروت» ١٩٧٣ م.

١٧ ـ « أسرار العربيّة » ، لـ« ابن الأنباريّ » ، بتحقيق « محمد بهجة البيطار » ، دمشق ١٣٧٧ هـ. ق. (١٩٥٧م.) .
١٨ ـ « الأصوات اللّغويّة » ، لـ« ابراهيم أنيس » « دار النّهضة العربيّة » بـ« القاهرة » ، ١٩٦١ م .
١٩ ـ « البلاغة ، تطوّر وتاريخ » ، لـ« شوقي ضيف » ، « دار المعارف » بـ« مصر » ١٩٦٥ م.
٢٠ ـ « دلائل الإعجاز » ، لـ« عبدالقاهر الجُرجاني » ، بتصحيح « محمد عبده » و« الشّنقيطي » ، « مكتبة القاهرة » ١٣٨١ هـ. ق. (١٩٦١م.) .
٢١ ـ « شرح الكافية » ، لـ« الرّضيّ » ، ١٢٧٥ هـ.ق.
٢٢ ـ « ظاهرة الإعراب في اللّهجات العربيّة القديمة » ، لـ« نهاد الموسى » (مقالة مخطوطة ستنشر في العدد القادم من « مجلّة الأبحاث » ـ الجامعة الأميركيّة في « بيروت » ـ أوائل عام (١٩٧٤ م.)).
٢٣ ـ « علم اللّغة » (مقدّمة للقارىء العربيّ) ، لـ« محمود السّعران » ، « دار المعارف » بـ« مصر » ١٩٦٢م.
٢٤ ـ « علم المعاني » ، لـ« درويش الجُندي » ، مكتبة « نهضة مصر بالفجّالة » .
٢٥ ـ « الفعل زمانه وأبنيته » ، لـ« ابراهيم السّامرائي » ، « مطبعة العاني » « بغداد » ١٣٨٦ هـ.ق. (=١٩٦٦ م.).
٢٦ ـ « القاموس المحيط » ، لـ« لفيروزآبادي » ، « المكتبة التّجاريّة » بـ« القاهرة » ١٣٣٢ هـ. ق. (=١٩١٣ م.) .
٢٧ ـ « لحن العامّة والتّطوّر اللّغوي » ، لـ« رمضان عبدالتوّاب » ، « القاهرة » ١٩٦٧ م.
٢٨ ـ « لسان العرب » ، لـ« ابن منظور » ، « بيروت » ١٣٧٦هـ. ق. (=١٩٥٦م.) .
٢٩ ـ Noam Chomsky : Topics in the Theory of Generattve Grammar, Mouton, The Hague - Paris 1969.

(د)

* اساتذة و زملاء لي في قسم اللّغة العربيّة ، وَقَفْتُهم على هذه المقالة جلّها أو كلّها فأثنوا خيرا أو رأوا رأيا ، وقد انتفعت بآرائهم ما أطَقْتُ ، ولهم منّي شكر وافر :

الدّكتور «عبدالرّحمن ياغي» .

الدّكتورة «عصمة غوشة» .

الدّكتور «محمد عبده عزّام» .

الدّكتور «نصرت عبدالرّحمن» .

الدّكتور «هاشم ياغي» .